

الصناعة المصرفية العربية وتحديات اتفاقية بازل 2

د.عبد الرزاق خليل

أ.أحلام بوعبدلي

كلية العلوم الاقتصادية

جامعة الأغواط

ملخص: أمام الأزمات المالية التي مر بها العالم وكذلك أمام مديونية البلدان النامية اتجاه البلدان المتقدمة، قررت هذه الدول (G10) تشكيل لجنة دولية قصد التخفيف من هذه المخاطر. فتم الإعلان عن اتفاقية بازل 1 سنة 1988 والتي تناولت الحد الأدنى لكفاية رأس المال، ثم تم تعديلها لتواكب المتطلبات العالمية الجديدة والمعاصرة فكانت اتفاقية بازل 2، حيث أضافت ركنين هامين وهما المراجعة الإشرافية وانضباطية السوق، إذ يجب تطبيقها على كل البنوك العالمية قبل نهاية 2006، وهي مدة غير كافية خاصة لبنوك الدول العربية والتي لها تصنيفات متدنية وأخرى غير مصنفة نهائيا، وهو ما يمثل تحدي لها لتطبيق هذه الاتفاقية. ولهذا يستوجب التعامل مستقبلا مع اتفاقية بازل الجديدة خليطا ذكيا من السياسات والإجراءات يتطلب بلورتها ووضعها موضع التنفيذ عملية تستهلك سنوات عديدة. وهو ما لم يمنع بعض البنوك العربية من الاستعداد لتطبيق اتفاقية بازل 2 بالرغم من الامكانيات المتواضعة ووضعها التنافسي وتصنيفاتها المتدنية مقارنة بالبنوك المتطورة.

Résumé : Devant les crises financières internationales et l'endettement des PVD, les pays du G10 ont crée en 1975 le Comité de Bâle. Ce dernier a promulgué l'accord de Bâle 1 en 1988, traitant du minimum des fonds propres. Le nouvel accord Bâle 2 a ajouté deux piliers importants: - les autorités de contrôle et la discipline de marché. L'application de cet accord par les banques des pays arabes exige la mise en œuvre d'un mélange intelligent de politiques et de procédures.

مقدمة: أصدرت لجنة بازل العاملة في إطار بنك التسويات الدولية (BIS) الصيغة النهائية للاتفاقية الجديدة المتعلقة بكفاية رأس مال المصارف والتي أصبحت تعرف في العالم باتفاقية بازل 2 (Basel2) بالإشارة إلى بازل 1 (Basel1) التي صدرت عام 1988. وتم نقاش هذه الاتفاقية والتداول بها منذ العام 1998، وقد دخلت التنفيذ الفعلي في سنة 2003 مع فترة انتقالية تمتد على ثلاث سنوات أي حتى 2006 كأقصى حد. قد يبدو للوهلة الأولى أن لدى القطاع المصرفي العربي متسعا من الوقت للالتزام بها، بيد أن متطلبات هذه الاتفاقية الجديدة لناحية الرساميل والنظم والإجراءات والكوادر المؤهلة في المصارف والسلطات الرقابية تجعل كلها المرحلة الانتقالية قصيرة نسبيا، وتستدعي إطلاق ورشة عمل جذرية ومكلفة في الوقت والإمكانات¹. وتبحث هذه الورقة في التحديات التي تواجهها النظم المصرفية العربية لتنفيذ الاتفاقية الجديدة، وتركز على النقاط المحورية التالية: التطور التاريخي للاتفاقية، أهداف الاتفاقية ونطاق تطبيقاتها، الدعائم الثلاث للاتفاقية، تقييم الإطار الجديد وانعكاساته المحتملة على المصارف العربية، أسباب انضمام المصارف العربية للاتفاقية الجديدة والاستعدادات الضرورية التي ينبغي على المصارف والسلطات النقدية العربية أخذها لتنفيذ الاتفاقية الجديدة .

1. التطور التاريخي للاتفاقية: يعتقد البعض أن الاهتمام بموضوع كفاية رأس المال يعود إلى أزمة الديون العالمية في بداية الثمانينات من القرن الماضي حيث يعتبره السبب الحقيقي والوحيد لصدور مقررات لجنة بازل المعروفة باسم "بازل 1". والواقع أن الاهتمام بكفاية رأس المال يعود إلى فترة طويلة قبل ذلك. ففي منتصف القرن التاسع عشر صدر قانون للبنوك في الولايات المتحدة يحدد الحد الأدنى لرأسمال كل بنك وفقا لعدد السكان في المنطقة التي يعمل فيها. وفي منتصف القرن العشرين زاد اهتمام السلطات الرقابية عن طريق وضع

نسب مالية تقليدية مثل حجم الودائع إلى رأس وحجم رأس المال إلى إجمالي الأصول، لكن هذه الطرق فشلت في إثبات جدواها خاصة في ظل اتجاه البنوك نحو زيادة عملياتها الخارجية وعلى وجه التحديد البنوك الأمريكية واليابانية². وهو ما دفع بجمعيات المصرفيين في ولايتي نيويورك وإلينوي بصفة خاصة سنة 1952 إلى البحث على أسلوب مناسب لتقدير كفاية رأس المال عن طريق قياس حجم الأصول الخطرة risk assets ونسبتها إلى رأس المال³. وتعتبر الفترة من 1974 إلى 1980 فترة مخاض حقيقي للتفكير العلمي في إيجاد صيغة عالمية لكفاية رأس المال، فما حدث من انهيار لبعض البنوك خلال هذه السنوات أظهر مخاطر جديدة لم تكن معروفة في السابق مثل مخاطر التسوية settlement ومخاطر الإحلال replacement، بل وعمق المخاطر الائتمانية بشكل غير مسبوق، وهو ما أثبت بأن البنوك الأمريكية الكبيرة ليست بمنأى عن خطر الإفلاس والانهيار. ففي يونيو 1974 أعلنت السلطات الألمانية إغلاق "هيرشتات بنك" والذي كانت له معاملات ضخمة في سوق الصرف الأجنبية وسوق ما بين البنوك مما تسبب في خسائر بالغة للبنوك الأمريكية والأوروبية المتعاملة معه، وفي نفس السنة أفلس "فرا نكيل ناشيونال بنك" وهو من البنوك الأمريكية الكبيرة ثم تبعه بعد عدة سنوات "فرست بنسلفانيا بنك" بأصوله التي بلغت حوالي 8 بلايين دولار، مما دفع بالسلطات للتدخل لإتقاذه بعد أن بلغت مشكلة عدم توافق آجال الاستحقاق بين أصوله وخصومه وثبات سعر الفائدة على قروضه مداها خاصة مع الارتفاع الشديد في أسعار الفائدة على الدولار عام 1980 والتي بلغت 20%⁴. وفي هذا المناخ تأسست لجنة بازل عام 1974 من محافظي البنوك المركزية في الدول الصناعية العشر وسويسرا ولوكسمبورغ تحت إشراف بنك التسويات الدولية بمدينة بازل السويسرية وأطلق عليها تسمية "لجنة التنظيمات والإشراف والرقابة المصرفية على الممارسات العملية

"أو" لجنة الأنظمة والرقابة المصرفية " Committee on Banking Regulation and Supervisory Practices، بعد تفاقم المشاكل البنكية المشار إليها وسيطرة البنوك اليابانية على أسواق التمويل الدولية وبنسبة قاربت 38%، وهي الظاهرة التي استمرت لسنوات عديدة حتى أن سبعة من ضمن أكبر عشرة بنوك في العالم عام 1988 كانت من البنوك اليابانية بسبب نقص رؤوس أموال تلك البنوك⁵. وتهدف لجنة بازل إلى تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية:⁶ - تقرير حدود دنيا لكفاية رأس مال البنوك؛ - تحسين الأساليب الفنية للرقابة على أعمال البنوك؛ - تسهيل عملية تبادل المعلومات المتعلقة بإجراءات وأساليب رقابة السلطات النقدية على البنوك .

وفي الوقت الذي اتجه فيه بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي في بداية الثمانينات إلى زيادة إحكام رقابته على البنوك بتحديد نسبة الرافعة المالية في حدود 6% للبنوك الرئيسية و5% للبنوك الإقليمية الكبيرة، واجهت البنوك الأمريكية والأوروبية تحديات جديدة تمثلت في أزمة الديون العالمية والتي طالت معظم الدول النامية وبصفة خاصة في أمريكا اللاتينية عندما أعلنت المكسيك في أوت 1982 عجزها عن تسديد خدمة ديونها الخارجية البالغة آنذاك حوالي 80 بليون دولار. وقد زادت حدة الأزمة بعد ذلك حتى بلغ إجمالي مديونيات الدول النامية التي تمت جدولتها - أو كانت بصدد إعادة الجدولة - حوالي 239 بليون دولار في نهاية عام 1983. وللدلالة على شدة الأزمة تشير إلى أن أربع دول فقط هي المكسيك والبرازيل والأرجنتين وفنزويلا كانت مدينة للبنوك الدولية بحوالي 176 بليون دولار لأكثر ثمانية بنوك أمريكية وهي مديونية تعادل - في ذلك الوقت - 174% من إجمالي حقوق الملكية لهذه البنوك⁷. وقد تأكد فيما بعد العديد من المراقبين من أن البنوك الأمريكية كانت على يقين من أن الأزمة قادمة لا محالة وأن التعثر بات مسألة وقت وهو الوضع الذي

قبلته الدول المدينة، وظلت البنوك تقدم لها قروضا جديدة حتى تتمكن من دفع الفوائد فقط وهي لا تدري أنها بذلك تدفعها لتأجيل سداد أصل الدين⁸. ورغم ذلك فقد تغاضت البنوك الدولية في ذلك الوقت عن التفكير العملي والعلمي في زيادة رأس المال حيث اكتفى معظمها بالجوء لزيادة رأس المال في حدود ما يجب أخذه من مخصصات جديدة تفوق قدرتها وتحت ضغوط الأجهزة الرقابية، وانصب اهتمام المختصين على المعضلة الأساسية المتمثلة في آثار التعثر على إيرادات البنوك وبالتالي أرباحها، الأمر الذي يعرقل عملية زيادة رأس المال اللازم لتدعيم البنك في مواجهة التعثر ويعيق إعادة تكوين محفظة القروض وتنويعها وبالتالي عدم تحقيق الأرباح المستهدفة⁹. ونذكر أن رأس المال يؤدي ثلاث وظائف أساسية على مستوى مؤسسة بنكية وهي¹⁰: - امتصاص الخسائر غير المتوقعة أو قليلة الاحتمال؛ - طمأنة المودعين والممولين الآخرين؛ - القيام بالاستثمارات اللازمة لانطلاق وتطوير نشاطات مربحة بالنسبة للبنك.

أما على المستوى الكلي فإن لرأس المال وظيفتين: وقف انتشار أزمة بنكية وإقامة علاقات تنافسية بين المتدخلين على أساس عادل¹¹. وفي ظروف هذه الأزمة القوية بات على لجنة بازل أن تعمل على إيجاد صيغة أكثر ملاءمة للتعامل مع المخاطر إن على مستوى الميزانية أو خارجها وخاصة بعد ظهور المستحدثات والمشتقات المصرفية كحقوق الخيار والعقود المستقبلية والمشتقات المالية والائتمانية، وجاء القرار متأثرا بالآزمات وتبعاتها، مغايرا في الاتجاه حيث ركز على تعريف المخاطر وتحديدها وإن اقتصر الأمر على المخاطر الائتمانية فقط على النحو الذي أفرزته مقررات اللجنة التي تم اعتمادها وتطبيقها في عام 1988 وعرفت باسم "بازل 1" ولا تزال مطبقة حتى يومنا الحالي. وكما هو معروف لدى الجميع فإن هذه المقررات تقوم بشكل أساسي على وضع نظام لأوزان المخاطر بحيث

يتم تصنيف الدول وفقاً لحجم مخاطرها (استناداً لعضويتها في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وكذلك تحديد أوزان لأصول كل بنك مصنفة في مجموعات لكل منها نسبة ترجيح معينة بحيث تبدأ من الصفر إلى 100% وفقاً لقدرة المقرض وملاءته ونوعية الضمانات المقدمة منه مع مراعاة أن تكون نسبة رأس المال الأساسي والمساند إلى إجمالي الأصول والالتزامات العرضية الخطرة المرجحة لا تقل عن 8%¹². غني عن البيان أن إطار كفاية رأس المال الذي وضعته لجنة بازل عام 1988 والإضافات إليه والتعديلات عليه سنة 1995، قد ساعد على تقوية سلامة واستقرار النظام المصرفي العالمي كما دعم المساواة التنافسية بين المصارف النشطة عالمياً، وقد أدى ذلك إلى الزيادات المتتالية في نسب رأس المال، لاسيما خلال الفترة 1988-1992، بفعل الضغوط المتنامية من قبل السوق على جميع المصارف.¹³ وخلال العقد الماضي، تطور النظام المالي والصناعة المصرفية بشكل كبير ومتواصل، الأمر الذي جعل الإطار الحالي لكفاية رأس المال مؤشراً غير كاف لقياس الصحة المالية للمؤسسة المصرفية. وإن التثقل القديم لمخاطر الموجودات يساهم، في أفضل الأحوال، في توفير مقياس خاص للمخاطرة الاقتصادية، نظراً لكون درجات التعرض لمخاطر القروض تعتبر غير كافية من أجل التمييز بشكل دقيق بين مخاطر عدم سداد المقرضين المتنوعة¹⁴. وثمة مشكلة ثانية للإطار القديم لكفاية رأس المال وهي تتعلق بقدرة المصارف على مراجعة متطلبات رأس المال المحددة من قبل سلطاتها الرقابية واستغلال الفروق بين المخاطرة الاقتصادية الحقيقية والمخاطرة المقاسة في ظل هذا الإطار. إن مراجعة رأس المال الرقابية يمكن أن تحصل في عدة طرق، مثلاً من خلال استعمال بعض أشكال التسويق، التي قد تؤدي إلى تغير في تركيزات المصارف باتجاه نوعية أصول أدنى¹⁵. إضافة إلى ذلك، فإن الإطار القديم لا يوفر الحوافز المناسبة لتقنيات إدارة

المخاطر بالنسبة لبعض أنواع المعاملات، فعلى سبيل المثال، هناك بعض الإستثناءات بالنسبة لمتطلبات رأس المال في حال توافر الضمانات، وفي بعض الحالات، فإن بنية الإطار القديم لا تشجع على استخدام تقنيات إدارة مخاطر القروض. وإن إطار عام 1988 يفرض متطلبات رأس مال دنيا بالنسبة للمصارف النشطة عالمياً ويحمل في طياته نظاماً لتثقيف المخاطر يهدف جزئياً إلى التأكيد على أن المصارف لديها الدعم المالي المناسب في حال توفرها على أصول ذات مخاطر متدنية. بينما ركز الإطار القديم بشكل خاص على مخاطر القروض، إلا أن أنواعاً أخرى من المخاطر مثل مخاطرة السوق والمخاطر التشغيلية ومخاطرة السيولة والمخاطر القانونية وغيرها لم يتضمنها الإطار بشكل صريح. كما أن التصنيف الهش لديون المصارف وفقاً لتثقيفات أربعة فقط، حيث يحدد 0% لديون حكومات دول OECD و 20% للقروض بين مصارف هذه الدول و 50% للرهونات العقارية و 100% لباقي الالتزامات، هذا التصنيف يبتعد بشكل كبير عن الواقعية، حيث يطبق بغض النظر عن وضعية الدين الفعلية للطرف المدين، وبغض النظر أيضاً عن عملية تقييم هذا الدين قبل تقديم المصرف للقرض. وفي ظل الإطار القديم، فإن دين الحكومة التي تنتمي إلى دول OECD والذي يتميز بتصنيف ائتماني متدن هو أرخص لتمويله من دين موجه إلى مقترض تجاري ذي تصنيف ائتماني AAA، حيث يفترض في حالة هذا المقترض الالتزام بنسبة 8% لكفاية رأس المال. ولا شك في أن المعاملة المتنوعة والتعريفات المختلفة لرأس المال تنتج مشكلات أساسية عند تطبيق الإطار القديم لكفاية رأس المال، ذلك أن هذا الإطار قد ترك الحرية أمام السلطات الرقابية الوطنية لتحديد مفهوم رأس المال، هذا بالإضافة إلى الفشل في تضمين الإطار المذكور قواعد واضحة فيما يتعلق بمخصصات خسائر القروض وإعادة تقييم الموجودات غير العاملة. كذلك، فقد عمدت العديد من دول العالم إلى اعتبار

نسبة 8% الحد الأقصى بدلا من الحد الأدنى لمعيار كفاية رأس المال، مما شكل عاملا لعدم المساواة بين هذه الدول¹⁶. وأمام هذه التحديات أصدرت لجنة بازل مشروع المقررات الجديدة التي عرفت باسم "بازل 2".

2. أهداف اتفاقية بازل 2 ونطاق تطبيقاتها: لا شك أن نجاح الإطار الجديد لكفاية رأس المال مرهون بدرجة تماشيه مع التطورات الحاصلة في السوق المصرفية العاملة. لذلك تسعى لجنة بازل إلى وضع إطار جديد وشامل لكفاية رأس المال بحيث يركز على الأهداف الرقابية التالية¹⁷: - الاستمرار في تعزيز أمان وسلامة النظام المالي؛ - الاستمرار في دعم المساواة التنافسية؛ - تكوين وسيلة شاملة للتعامل مع المخاطر؛ - التركيز على المصارف النشطة عالميا، كما إن مبادئه الأساسية يجب أن تكون مناسبة للتطبيق من قبل المصارف على اختلاف درجات تطورها. إن الإطار الجديد المقترح من قبل لجنة بازل لكفاية رأس المال ينتظر أن يشكل حجر الأساس في عملية الهندسة المالية الجارية حاليا، حيث يهدف بالدرجة الأولى إلى تعزيز أمان وسلامة النظام المالي الدولي، وذلك بالارتكاز على تكوين رأس مال كاف لمواجهة المخاطر المالية المتنوعة والمتزايدة. وتعتقد لجنة بازل بأن الإطار الجديد يجب أن يحافظ في حده الأدنى على المستوى الراهن لرأس المال في القطاع المصرفي¹⁸. ويركز الإطار الجديد على استيعاب المخاطر المتأصلة في كل المجموعة المصرفية، لذا تقترح لجنة بازل أن يتم توسيع نطاق الإطار القديم ليشمل على أساس مجمع كل الشركات القابضة التي تضم المجموعات المصرفية والتي بدورها تنخرط في النشاطات المصرفية. وبالإضافة إلى ذلك يجب أن تشدد السلطات الرقابية على مسألة أن كل مصرف ضمن المجموعة يتمتع بمعدل رسملة كاف¹⁹. لقد تطورت أنشطة المصارف باتجاه معاملات جديدة، خاصة التعامل في الأوراق المالية والتأمين. لذا، فإن لجنة بازل تسعى إلى

توضيح كيفية معاملة استثمارات المصارف في هذه الميادين، وكذلك الاستثمارات ذات حقوق الأقلية في الهيئات التجارية وذلك بالنسبة لمتطلبات رأس المال. وفيما يتعلق بالمجموعات المالية المتنوعة، فإن اللجنة تعترف بأن هناك حاجة إلى متابعة العمل مع السلطات الرقابية المشرفة على شركات التأمين والأوراق المالية من أجل تحديد معايير كفاية رأس المال. ويتميز عالم المال والاقتصاد بتطور مذهل يتطلب إطاراً واسع النطاق ومرناً لتحديد كفاية رأس المال. لذلك تعتقد لجنة بازل أنه يمكن تحقيق هذا الهدف بشكل أفضل من خلال ارتكاز الإطار الجديد على ثلاث دعائم: متطلبات دنيا لرأس المال كما هي محددة في إطار 1988، ومتابعة من قبل السلطات الرقابية لكفاية رأس المال، والانضباطية السوقية. وكل من هذه الدعائم مطلوبة من أجل الرقابة والإشراف على صحة النظام المالي بشكل عام وأيضاً صحة المؤسسات المصرفية منفردة، على الرغم من الاعتراف بأن أياً منها لا يمكن استبداله بالإدارة المصرفية الفعالة.

3. الدعائم الثلاث لاتفاقية بازل 2

1.3. **متطلبات رأس المال الدنيا:** تحتوي مقترحات لجنة بازل للإطار الجديد لكفاية رأس المال أن تظل متطلبات رأس المال تتكون من تحديد رأس المال الرقابي، وقياس التعرض للمخاطر، والقواعد المحددة لمستوى رأس المال بالنسبة لتلك المخاطر. أما فيما يتعلق بمفهوم رأس المال الرقابي، فإن اللجنة تفضل الحفاظ، في الوقت الراهن، على القواعد القائمة في اتفاق 1988. وبالنسبة لرأس المال الرقابي وقياس التعرض للمخاطر، تؤكد اللجنة على أهمية المحاسبة ومبادئ التقييم السليمة، وإن السياسات المحاسبية الضعيفة أو غير الكافية تقلل من فائدة متطلبات رأس المال من خلال إنتاج قوائم مالية تبين نسب رأس مال مضخمة ولا تتمتع بالمصداقية.²⁰ وبالنسبة لقضية قياس التعرض للمخاطر،

فإن المخاطر التي تواجه المصارف في عملها يمكن تصنيفها إلى ثلاث فئات : مخاطر التسليف (الإقراض)، مخاطرة السوق ومخاطر أخرى (بما فيها مخاطرة سعر الفائدة، المخاطرة التشغيلية، المخاطرة القانونية ومخاطر السمعة). وتعتقد لجنة بازل بأهمية توسيع نطاق الإطار الجديد ليضم بشكل ضمني كلا من هذه المخاطر. بالنسبة لمخاطرة التسليف ترى لجنة بازل أن هدف التعامل مع المخاطرة بشكل أكثر شمولية، وربط متطلبات رأس المال بدرجة حساسية المخاطرة، يمكن تحقيقه من خلال طرق مختلفة تعتمد على الفترة الزمنية قيد النظر وعلى القدرات التقنية للمصارف والسلطات الإشرافية. وتنظر اللجنة إلى الطرق الثلاث التالية لفرض متطلبات رأس المال الدنيا: نموذج معدل للإطار الحالي، أو استخدام المصارف لعملية التقييم الداخلي، أو استخدام المصارف لنماذج مخاطر محفظة التسليف. وتقتراح لجنة بازل مراجعة المنهج القائم بالنسبة لمخاطرة التسليف والذي يمكن أي يستخدم كمنهج نمطي لإحتساب متطلبات رأس المال لأغلب المصارف. وفي هذا الإطار، فإن استخدام التقييمات الائتمانية الخارجية يمكن أن يوفر الفرصة للتمييز بين بعض المخاطر التسليفية. وتقتراح اللجنة السماح باستخدام مثل هذه التقييمات في عملية تحديد فئة تثقيل المخاطر لمختلف الموجودات الدفترية المصرفية، مثلا الالتزامات على الحكومات أو المصارف أو الشركات أو أشكال محددة من عمليات توريق الموجودات. وبالنسبة للالتزامات على المصارف، هناك خياران قيد النظر، إما الارتكاز على تقييم الحكومة دولة المصرف المؤسس فيها وإما الاعتماد على تصنيف المصرف ذاته. إضافة إلى ذلك، تعتزم اللجنة إدخال أوزان مخاطر تزيد عن 100% في حالة بعض الموجودات ذات المخاطر الأعلى.²¹ وتتعترف لجنة بازل بأن السماح باستخدام تقييم مؤسسات التقييم الائتماني الخارجي لتخدم كأساس لمتطلبات رأس المال الرقابية ينبغي أن يخضع لرضا السلطات

والجدول التالي يوضح أوزان مخاطر التوريق في الإطار الجديد. أوزان المخاطر لشرائح التوريق (%)

المصدر: اتحاد المصارف العربية، مرجع سابق.

العدد 15 - ديسمبر 2006

الالتزامات	أوزان المخاطر
الالتزامات على الحكومات ومؤسسات القطاع العام غير المركزية	يمكن معاملتها مثل الالتزامات على المصارف لتلك الدولة أو مثل الالتزامات على دولها
الالتزامات على مؤسسات الأوراق المالية	مثل الالتزامات على المصارف
القروض المضمونة كاملة بالرهونات العقارية	50%
الأوراق المصنفة دون مستوى B وشرائح التوريق بين مستويات BB+ و BB-	150%
التزامات أخرى	100%
بنود خارج الميزانية:	
الالتزامات لأجل تقل عن سنة	20%
الالتزامات لأجل أكثر من سنة	50%

المصدر: اتحاد المصارف العربية، مرجع سابق.

وتقترح اللجنة متطلبات لهذه الأنواع من المخاطر الأخرى، ومن المقترحات في هذا المجال فرض متطلبات رأسمالية على مقياس معين لحجم الأعمال مثل الإيرادات والتكاليف أو إجمالي الموجودات، أو في مرحلة لاحقة، اعتماد أنظمة القياس الداخلية، أو إيجاد متطلبات تمييزية لمؤسسات الأعمال ذات المخاطر التشغيلية العادية، وذلك بالارتكاز على إجراءات شائعة الاستخدام لتقييم تلك المؤسسات. كذلك، فإن لجنة بازل تهتم بشكل كبير بمخاطرة سعر الفائدة المرتبطة بالالتزامات المصرف الاستثمارية ذات الأجل الطويل، وذلك بالاعتماد على وضعية مخاطر الصرف وظروف السوق. وبناء على ذلك، تقترح اللجنة تطوير متطلبات رأسمالية لمخاطرة سعر الفائدة بالنسبة للالتزامات التي هدفها الاستثمار طويل الأجل، حيث تكون مخاطر أسعار الفائدة أعلى من المعدلات الوسطية بشكل كبير.

2.3. متابعة كفاية رأس المال من قبل السلطات الإشرافية: تهدف عملية المتابعة تأكيد السلطات الإشرافية (الرقابية) من أن وضعية رأس مال البنك وكفايته متماشية مع بنية وإستراتيجية المخاطر الإجمالية التي يحملها، وكذلك لتمكين هذه السلطات من التدخل في الوقت المناسب بكفاءة وفعالية .

3.3. الإئصباطية السوقية: تعني تحفيز المصارف على ممارسة أعمالها بشكل آمن وسليم وفعال، وأيضاً تحفيزها للحفاظ على قواعد رأسمالية قوية لتعزيز قدراتها على مواجهة أي خسائر محتملة مستقبلاً من جراء تعرضها للمخاطر. وبذلك تشكل الإئصباطية السوقية عنصراً أساسياً لتقوية أمان وسلامة القطاع المصرفي. وتتطلب الإئصباطية السوقية الفعالة توافر المعلومات الدقيقة وفي أوانها والتي تمكن مختلف الأفرقاء من إجراء تقييمات صحيحة للمخاطر. وهذا يعني زيادة درجة إفصاح المصارف عن هيكل رأس المال ونوعية وبنية المخاطر وسياساتها المحاسبية لتقييم أصولها والتزاماتها وتكوين المخصصات، وأيضاً إستراتيجيات المصارف للتعامل مع المخاطر وأنظمتها الداخلية لتقدير حجم رأس المال المطلوب، وكذلك التفاصيل الكمية والنوعية عن المراكز المالية للمصارف وأدائها العام .

4. تقييم الإطار الجديد وانعكاساته على المصارف العربية: يمكن تصنيف القطاع المصرفي العربي في فئتين : الفئة الأولى هي مجموعة مصارف الدول الغنية (Richer Countries) والتي تضم مصارف دول السعودية والكويت وقطر والبحرين والإمارات، والفئة الثانية هي مجموعة الدول الفقيرة (Poorer Countries) التي تضم دول لبنان ومصر والأردن وتونس والمغرب وعمان. أما دول الجزائر واليمن والسودان وموريتانيا، فهي لم تصل بعد إلى مرحلة التطور السائدة في الدول الفقيرة. ومعظم المصارف في "الدول الغنية" لن تجد صعوبات كبيرة عند تطبيقها لاتفاق بازل الجديد لكفاية رأس المال، حيث تستفيد هذه المصارف كثيراً من تواجد سلطات رقابية وموارد رأسمالية هامة، إضافة إلى ذلك، فإن معظم مصارف "الدول الغنية" تتمتع اليوم بمعدلات ملاءة مالية تفوق معدل كفاية رأس المال المحدد من قبل بنك التسويات الدولية (BIS)، وقد تنخفض هذه المعدلات لكنها لن

تهبط إلى ما دون الحد الأدنى 8% عند تطبيق الإطار الجديد لكفاية رأس المال. أما المصارف في "الدول الفقيرة" فإنها تواجه مصيرا مختلفا نظرا للتفاوت الحاصل بينها على أصعدة مستويات المخصصات (المتدنية عموما) ومستويات القروض غير العاملة (المرتفعة نسبيا). وهناك الكثير من المصارف في مجموعة "الدول الفقيرة" قد تواجه أزمات محتملة في حال تطبيق الإطار الجديد لكفاية رأس المال، حيث إن معظم هذه المصارف تحتاج إلى مقادير إضافية لرأس المال مع ترقب انخفاض رأس مالها الرقابي إلى ما دون الحد الأدنى المطلوب عالميا (أي 8%). والملاحظ أن مرونة رأس المال لدى مصارف الدول الفقيرة، في ظل غياب أسواق نشطة وفعالة للأسهم وفي ظل موقف الدول هذه كمقترض صافي لرأس المال، هي ضعيفة. وأخيرا، فإن من الملاحظ أيضا أن القطاعات المصرفية في "الدول الفقيرة" عليها الاعتماد بشكل كبير على قدرة السلطات الرقابية التي تخضع لها للتأقلم واستيعاب معايير بازل الجديدة بشكل هادئ وفعال.²⁴ بالنسبة للمصارف التي لديها محافظ قروض عالية المخاطر، فإنها ستجد نفسها مضطرة لزيادة رأس مالها، بينما المصارف التي لديها محافظ قروض متدنية المخاطر سيكون لديها مجال لتخفيض رأسمالها الرقابي. وبناء عليه، فإن معايير بازل الجديدة سوف تشجع تفكك الوساطة (disintermediation) بالنسبة للتسليفات ذات التصنيفات المتدنية وتجدد الوساطة (reintermediation) بالنسبة للتسليفات ذات التصنيفات العالية. وتؤكد اللجنة على الحاجة إلى قيام المصارف بالحفاظ على حاجز رأسمالي والذي تحدده السلطة الرقابية المحلية.²⁵ ومن إيجابيات الإطار الجديد أيضا تركيزه على التصنيفات أو التقييمات الائتمانية الداخلية والخارجية للمصارف من أجل تحقيق قياس أكثر واقعية لمخاطرة عدم السداد المحتملة للطرف المدين، مما سوف يفرز معيار كفاية رأس المال بشكل واضح. في هذا السياق، فإن

قلة من المصارف العربية قد حصلت على تقييم ائتماني من قبل وكالات التصنيف العالمية، ومازالت ثقافة التقييم الائتماني الداخلي أو الخارجي غير ناضجة بعد بالمقاييس العالمية في المنطقة العربية. لكن الإطار الجديد لكفاية رأس المال يحتوي على العديد من الثغرات. وأولى سلبياته أنه يتصف بطبيعة تمييزية ضد حكومات الدول النامية ومصارفها، ومن بينها دول المنطقة العربية، وبالتالي فإن هذا الإطار يخدم بشكل واضح المصارف الكبرى لدول مجموعة العشر (G10) والتي تتمتع بتصنيفات ائتمانية عالية، وذلك عكس مصارف الدول النامية التي حصل البعض منها على تصنيفات ائتمانية متدنية نسبياً. وهو ما يشكل ضغوطات على المصارف العربية المصنفة ائتمانياً من أجل زيادة متطلبات رأس المال إلى أعلى المستويات الحالية بنسب كبيرة. والجدول التالي يعطي فكرة عن التصنيفات الائتمانية في الإطار الجديد.

أوزان المخاطر للتصنيفات الائتمانية المختلفة (%)

الالتزامات	AAA إلى AA-	A+ إلى A-	BBB+ إلى BBB-	BB+ إلى B-	دون B-	غير مصنفة
الدول	صفر	20	50	100	150	100
المصارف:	الخيار 1 (1)					
	20	50	100	100	150	100
	الخيار 2 (2)					
	20	(3)50	(3)50	(3)100	(3)150	(3)50
الشركات	20	20	100	100	100	150

المصدر: اتحاد المصارف العربية، مجلة اتحاد المصارف العربية، ماي 2003.

(1) أوزان المخاطر مستندة على تقليل مخاطر الدول حيث يوجد المصرف.

(2) أوزان المخاطر مستندة على تقييم المصرف المستقل.

(3) الالتزامات على المصارف لآجال قصيرة.

جدول تصنيفات حكومات الدول العربية ماي 2002 تصنيف Standard and Poor's

الحكومات	تصنيف طويل الأجل	ملاحظة	تصنيف قصير الأجل	تصنيف طويل الأجل	ملاحظة	تصنيف قصير الأجل
	بالعملة المحلية		بالعملة الأجنبية			
مصر	BBB+	مستقر	A-2	BBB+	مستقر	B
الأردن	BBB-	مستقر	A-3	BB-	مستقر	B
الكويت	A+	مستقر	A-1+	A	مستقر	A1-
لبنان	A-	مستقر	C	B-	سالب	C
المغرب	BBB	سالب	A-3	BB	سالب	B
عمان	BBB+	مستقر	A-2	BBB	مستقر	A-3
قطر	A	موجب	A-1	a-	موجب	A-1
تونس	A	مستقر	A-1	BBB	مستقر	A-3

المصدر: اتحاد المصارف العربية، مجلة اتحاد المصارف العربية، جويليا 2002.

هذا ويتميز النظام المالي لتقرير المخاطر بتصنيف أرصدة الأصول وفقا لعدد محدود من فئات المدينين (حكومات، مصارف، عملاء...) مع تقرير وزن أو وزنين لكل فئة بما يتيح سهولة التطبيق والمتابعة من قبل السلطات الرقابية، وذلك خلافا للتعديل المقترح الخاص بتحديد وزن مخاطر لكل حكومة ومصرف وعميل، وهو ما يؤدي إلى صعوبة حساب معيار كفاية رأس المال من قبل المصارف العربية وكذلك صعوبة مراجعتها من قبل السلطات الرقابية العربية. ويستند تحديد أوزان المخاطر على التصنيف الائتماني للمدينين الذي تحدده وكالات عالمية متخصصة، الأمر الذي يترتب عليه رفع وزن مخاطر المصارف العربية التي لم تخضع لعملية تقييم ائتماني إلى 100%، علما بأن التصنيف الائتماني لبعض الدول يعتبر منخفضا بالمقاييس العالمية، وهو ما يشكل ضغوطا متزايدة على المصارف العربية باتجاه زيادة متطلبات رأس المال لتغطية المخاطر. كما أن هذا التوجه للاعتماد على تصنيف الوكالات العالمية سيمنح هذه الأخيرة قوة كبيرة قد لا يكون بالإمكان السيطرة عليها من قبل أي جهاز قانوني وبالتأكيد ليس من قبل السلطات الرقابية. ثم هناك مقترحات لجنة بازل بتقرير وزن المخاطر للحكومات المركزية وفقا لدرجة التصنيف الائتماني الخاص بالالتزامات طويلة الأجل بالعملة الأجنبية، وذلك على الرغم من أن جزءا

كثيراً من التزامات هذه الحكومات سواء في الدول المتقدمة أو النامية، يتسم بقصر الأجل أو بكونه بالعملة الوطنية. وهذا ما يبرر أن يطبق التصنيف الخاص بأجل ونوع عملة الالتزام بحسب الحالة. بالإضافة إلى ذلك، تشترط لجنة بازل لحصول التزام المصرف المدين على وزن مخاطر أقل من 100% أن تطبق السلطة الرقابية للدولة المسجل بها ذلك المصرف المبادئ الأساسية لتحقيق رقابة مصرفية فعالة والصادرة عنها أو أن تكون هذه السلطة الرقابية في طريقها لتطبيقها. ويثار التساؤل في هذا المجال عن الجهة التي تقرر مدى توافر ذلك الشرط ومدى إمكانية تعرف المصارف الدائنة لذلك على مستوى كل دولة²⁶. وفي الأخير، فإن مقترح لجنة بازل الجديد الخاص بوضع سقف لتصنيف المؤسسات المصرفية هو التصنيف الائتماني لدولها، قد ينجم عنه الكثير من الصعوبات أمام المصارف العربية في عملية دخولها المتنامي إلى أسواق التمويل الدولية وربما في ضمان أشكال أخرى من التمويل العالمي²⁷.

5. أسباب انضمام المصارف العربية للاتفاقية الجديدة: يعتقد الكثير من أن الأنظمة المصرفية العربية ستندمج إلى الاتفاقية الجديدة يحدها في ذلك عدة أسباب رئيسية يمكن إيجازها كالتالي²⁸:

- أن معظم المصارف العربية تعمل في النطاق الدولي.
- مشاركة مصارفنا بشكل متزايد في قضايا الصناعة المصرفية العالمية.
- أن قطاعاتنا المصرفية وسلطاننا النقدية قد أرسيت خلال السنوات العشر الماضية سياسات واضحة قضت باعتماد القواعد والمعايير المعمول بها في الصناعة المصرفية العالمية.
- إن مصارفنا ستندمج إلى اتفاقية بازل الجديدة يحدها في ذلك التحسينات التي تدخلها الاتفاقية على مفهوم كفاية الرساميل مقارنة مع بازل الأولى لناحية دقة قياس المخاطر والمرونة في التطبيق.

6. استعدادات ضرورية: تتطلب معايير بازل الجديدة من المصارف العربية عموماً تغييراً أساسياً في إستراتيجيتها، خاصة في مجال ممارسات الإقراض، إذ عليها التركيز أكثر على مخاطر الائتمان والسعي بشكل مستمر للحفاظ على "ربحية صحية". وستجد هذه المصارف نفسها أمام واقع جديد : ضرورة الأخذ بعين الاعتبار تثقيلات المخاطر في عمليات

الإقراض، التحكم بحركية رأس المال وكذلك الحفاظ على قاعدة دخل ثابت ومتواصل وهذا يرتبط بشكل أساسي بضرورة تنوع المصارف نشاطاتها إلى أبعد الحدود من الأعمال التقليدية²⁹. فقد أصبح التسيير الأمثل للميزانية أحد أهم معايير اتخاذ القرار الاستراتيجي في البنك³⁰. كما أن تجميع البيانات حول القروض يشكل الحلقة الأضعف لدى معظم المصارف العربية الصغيرة والمتوسطة الحجم، والتي لديها قدرة ضعيفة لتقييم وتحليل المعلومات الكمية والنوعية، وأيضاً لوضع منهجيات مختلفة للتحليل الائتماني، وكذلك لتقييم المخاطر بشكل فعال. وهذا الوضع قد يؤدي إلى تهميش أكبر لهذه المصارف. إن المصارف في مجموعة "الدول الغنية" سوف تعاني من نقص في فرص الإقراض، وعليها العمل على تحديث أنظمة إدارة المخاطر لديها، وبلوغ المرحلة التي يتجذر فيها مبدأ تجميع البيانات والقدرة على التحليل والرقابة على هذه البيانات في ثقافة المصرف بشكل كبير³¹. أما المصارف الصغيرة في مجموعة "الدول الغنية" فمن المترقب أن تواجه مشكلات في الصمود أمام المصارف الكبرى الأكثر قدرة على التنافس، وفي هذه الحالة قد تندمج المصارف الأصغر حجماً في المصارف الأكبر حجماً، أو ربما سيحول البعض منها إلى مؤسسات مالية متخصصة من خلال تقوية إمكاناتها الحالية في أسواق خاصة بها لكنها ستظل تعاني من ضعف قاعدة التنوع في أعمالها ودخلها. أما المصارف في "الدول الفقيرة"، فإنها ستواجه تحديات كبيرة مع تفاوتها حسب هذه الدول، إذ سيكون عليها تحسين عملياتها وأعمالها على أصعدة كفاءة التكاليف، التوزيع، الإمكانيات، إدارة رأس المال، إدارة المخاطر، والاعتماد على الوعي الكبير لدى السلطات الرقابية إذا أرادت الصمود في وجه غزو المصارف الأجنبية المحتمل لأسواقها. من الضروري سعي الحكومات العربية لتحسين التصنيفات الائتمانية السياسية لدولها، لأن ذلك يشكل عاملاً أساسياً في تخفيض المخاطر على المصارف وبالتالي تقليل الحاجة إلى رساميل إضافية لتدعيم معدلات كفاية رأس المال وفقاً لمعايير بازل الجديدة والمصارف في مجموعة "الدول الغنية" سوف تستفيد من السقوف العالية للتصنيفات السياسية، على عكس الوضع في مصارف مجموعة "الدول الفقيرة" لأن السقوف العالية تغني تثقيلات أقل للمخاطر على كل الاقتصاد الوطني³². كما أنه من الضروري إيجاد اتساق كبير بين السلطات الرقابية في مختلف الدول العربية " الغنية

"و"الفقيرة" بالنسبة لنوعية الرقابة والتدابير الوقائية أو الحصيفة (prudential)، والسعي لإيجاد قواسم مشتركة في سياساتها النقدية والمصرفية خاصة تلك التي ستفرضها معايير بازل الجديدة في مجال إدارة رأس المال وإدارة المخاطر وبناء قواعد للمعلومات عن الائتمان ونسب عدم السداد وغيرها³³.

خاتمة: أمام الأزمات المالية التي مر بها العالم وكذلك أمام مديونية البلدان النامية اتجاه البلدان المتقدمة، قررت هذه الأخيرة متمثلة في الدول العشر (G10) تشكيل لجنة دولية قصد التخفيف من هذه المخاطر. فتم الإعلان عن اتفاقية بازل 1 سنة 1988 والتي تناولت الحد الأدنى لكفاية رأس المال، ثم تم تعديلها لتواكب المتطلبات العالمية الجديدة والمعاصرة فكانت اتفاقية بازل 2، حيث أضافت ركنين هامين وهما المراجعة الإشرافية وانضباطية السوق، إذ يجب تطبيقها على كل البنوك العالمية قبل نهاية 2006، وهي مدة غير كافية خاصة لبنوك الدول العربية والتي لها تصنيفات متدنية وأخرى غير مصنفة نهائياً، وهو ما يمثل تحدي لها لتطبيق هذه الاتفاقية. ولهذا يستوجب التعامل مستقبلاً مع اتفاقية بازل الجديدة خليطاً ذكياً من السياسات والإجراءات يتطلب بلورتها ووضعها موضع التنفيذ عملية تستهلك سنوات عديدة. فلا يمكن لأحد الاعتقاد بأن حيز الوقت المتاح حتى عام 2006 طويل بل لا يكاد يكون كافياً، وهو ما لم يمنع بعض البنوك العربية من الاستعداد لتطبيق اتفاقية بازل 2 بالرغم من الإمكانات المتواضعة ووضعها التنافسي وتصنيفاتها المتدنية مقارنة بالبنوك المتطورة.

- 1 - د. مكرم صادر، القطاعات المصرفية العربية في مواجهة متطلبات اتفاقية بازل الجديدة لكفاية الأموال الخاصة، مجلة اتحاد المصارف العربية، جويليا 2002.
- 2 - علي إسماعيل شاكر، التطور التاريخي لكفاية رأس المال ... من البدايات إلى بازل 2، اتحاد المصارف العربية / ماي 2003
- 3 - نفس المرجع.
- 4 - علي إسماعيل شاكر، مرجع سابق
- 5 - عبد المطلب عبد الحميد، العولمة واقتصاديات البنوك، الدار الجامعية، مصر، 2002، ص 81.
- 6 - نفس المرجع، ص 81.
- 7 - علي إسماعيل شاكر، مرجع سابق.
- 8 - نفس المرجع.
- 9 - علي إسماعيل شاكر، مرجع سابق
- 10 - Z.Mikdashy, Les banques à l'ère de la mondialisation, Economica, Paris, 1998, p.163
- 11- Ibid
- 12 - علي إسماعيل شاكر، مرجع سابق.
- 13 - اتحاد المصارف العربية، مجلة اتحاد المصارف العربية، ماي 2003.
- 14 - نفس المرجع.
- 15 - اتحاد المصارف العربية، مجلة اتحاد المصارف العربية، مرجع سابق.
- 16 - نفس المرجع.
- 17 - نفس المرجع
- 18 - اتحاد المصارف العربية، مجلة اتحاد المصارف العربية، مرجع سابق.
- 19 - في بعض الدول يمكن أن تسجل المجموعة المصرفية كمصرف.
- 20 - اتحاد المصارف العربية، مجلة اتحاد المصارف العربية، مرجع سابق.
- 21 - اتحاد المصارف العربية، مجلة اتحاد المصارف العربية، مرجع سابق.
- 22 - نفس المرجع.
- 23 - نفس المرجع.
- 24 - اتحاد المصارف العربية، سبتمبر 2003.
- 25 - نفس المرجع.
- 26 - اتحاد المصارف العربية، مجلة اتحاد المصارف العربية، جويليا 2002، مرجع سابق.
- 27 - نفس المرجع.
- 28 - د. مكرم صادر، الصناعة المصرفية العربية في مواجهة متطلبات اتفاقية بازل الجديدة لكفاية الأموال الخاصة، مجلة اتحاد المصارف العربية، جويلية 2002
- 29 - اتحاد المصارف العربية، مجلة اتحاد المصارف العربية، سبتمبر 2003.
- 30 Jacques Darmon, Stratégies bancaires et gestion de bilan, Economica, Paris, 1998, p.163.
- 31 - اتحاد المصارف العربية، مجلة اتحاد المصارف العربية، سبتمبر 2003، مرجع سابق.
- 32 - نفس المرجع.
- 33 - نفس المرجع.